

# من أجل مشاركة فعلية للشباب في الحياة العامة بالمغرب : ضرورة تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية

هاجر بناني  
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء  
أمين محظوظ  
جامعة حسن الأول بالسطات  
مريم الصديقي  
جامعة بشعيب الدكالي بالجديدة

## عن الجامعة الصيفية:

تمثل الجامعة الصيفية لمعهد الرباط للدراسات الاجتماعية حدث سنوي يهدف الى تحسيس الشباب والشابات الطلبة والمهنيين/ات حول أهمية تحليل السياسات العمومية. كما يهدف الى تعزيز كفاءات هاته الفئة في صياغة موجز السياسات. وقد اختار المعهد لدورته الثالثة التي تمت بشراكة مع مؤسسة هاينريش بول بالرباط، موضوع سياسات مشاركة الشباب في الحياة العامة، وعقدت من 13 الى 17 أكتوبر على الانترنت. يمثل موجز السياسات هذا حصيلة نقاشات بين المشاركين والمشاركات والخبراء والخبيرات والمكونين والمكونات. وبهذه المناسبة، نتقدم بالشكر لمجموع المتدخلين والمتدخلات، خاصة منهم/هن المؤلفات والمؤلفين .

## الفهرس:

- 4.....موجز تنفيذي
- 6.....مقدمة
- 8.....الديمقراطية التشاركية في المغرب : انجازات محمودة
- 10.....صعوبات تنزيل الديمقراطية التشاركية
- 12.....التوصيات

## موجز تنفيذي :

يشكل الشباب والشابات المتراوحة أعمارهم/ن ما بين 15 و34 سنة ثلث الساكنة بالمغرب. ومع الانخراط النشط في دينامية الجمعيات التي عرفها المغرب في العقود الثلاث الأخيرة. هذا ذلك، تبين العديد من الدراسات التحليلية أن السياسات والاستراتيجيات العامة لا تأخذ بعين الاعتبار بشكل كاف القضايا المتعلقة بالشباب (التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018).

لا زالت فئة الشباب بمختلف مكوناتها تواجه واقعا اجتماعيا موسوما بالتمهيش السياسي والاجتماعية والسياسية التي تعرفها بلدانهم/ن.

والسوسيو-اقتصادي. عوامل كثيرة تساهم في تفاقم الشعور بالإقصاء والاحباط لدى جيل بأكمله، من بينها الهدر المدرسي والبطالة وغياب المؤسسات التي تشجع انخراط الشباب في الحياة العامة.

الاعتراف الدستوري بحقهم/ن في المشاركة السياسية.

إن اهتمام الشباب الضئيل بالسياسة وبالمشاركة فيها، من خلال الانتخابات والانخراط في الأحزاب السياسية، لا يعني عدم-مبالاهم/ن- بالحياة

لا يمكن إنكار أن إحداث مجموعة من الآليات المؤسسية والقانونية المحفزة على المشاركة السياسية سيحسن من اشراك الشباب/ات في السياسة، إلا أن تفعيل الآليات التشاركية يبقى شرطا أساسيا لإزالة الفجوة الموجودة بين هذه الآليات وتنزيلها.

علاوة عليه، وجب إصلاح الإطار التشريعي من أجل إتاحة مشاركة أوسع للشباب في الحياة السياسية. كما هو الحال بالنسبة للشرط المتعلق بالتسجيل الإجباري في اللوائح العامة بالنسبة لمقدمي العرائض والمتمسكات، والناخبين بصفة عامة، الذي يستوجب الإلغاء.

## تقديم:

غير أن مشاركة الشباب في الشأن العام ظلت محدودة، فنسبة المسجلين في اللوائح الانتخابية الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، لم تتجاوز نسبة 30% سنة 2016. لتتدنى هذه النسبة في اللوائح الانتخابية لسنة 2019 الى نسبة 24%. غير أن الشباب ظل يعبر من خلال الاحتجاج عن عدم رضاه من القرارات العمومية وما تقدمه له الساحة السياسية. الأمر الذي تؤكده الأرقام التي أحصتها وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان، فقد وصل عدد الاحتجاجات في سنة 2017 إلى 17.511 احتجاجا، أي بمعدل 48 احتجاجا في اليوم. وقد رفعت أغلب هذه الاحتجاجات مطالب سوسيو-اقتصادية للشباب الذين يطالبون بسياسات عمومية دامججة (الولوج للتعليم، الولوج إلى مناصب الشغل، الحريات العامة، الصحة...).

إن عدم قدرة السياسات العمومية على استيعاب مطالب الشباب والشابات يؤثر على منسوب ثقتهن/ن بالسلطات العمومية. لتصبح الهجرة هي الأمل الوحيد المتبقي في سبيل البحث عن آفاق أخرى. الشيء الذي تؤكده دراسة قام بها البارومتر العربي لسنة 2018، الذي بين أن 70% من الشباب والشابات المغربية يرغبون في مغادرة البلد.

يكفي أن نذكر الشباب والسياسة في جملة واحدة حتى تتشكل في الأذهان صورة ساحة سياسية خالية من الشباب. حيث أن العديد من المحللين لاحظوا ضعف المشاركة السياسية المأسسة لهذه الفئة العمرية (بناني الشرايبي، 1994؛ زرهوني 2009 و2019). كما بينت الدراسة التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط سنة 2011، أن نسبة قليلة من الشباب ينتمون إلى الأحزاب السياسية (1%)، أو يشكلون أعضاء نشطين في النقابات (1%).

يرتبط ضعف المشاركة السياسية للشباب والشابات بقلة ثقتهن في المؤسسات السياسية. حيث أن نسبة ثقة الشباب في الأحزاب السياسية لا تزيد عن 13%، بينما ثقتهن في البرلمان لا تتجاوز نسبة 19%، في حين أن 31% فقط من لديهن ثقة كبيرة في الحكومة، حسب دراسة وطنية أنجزت سنة 2016.

وضع التعديل الدستوري لسنة 2011 اطارا قانونيا ومؤسساتيا يعزز المشاركة السياسية للشباب. كما هو الحال بالنسبة للآليات الديمقراطية التشاركية كملتزمات التشريع والعرائض، وكذلك من خلال إحداث هيئات استشارية كالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، وإشراك المواطنين/ات في اعداد برامج التنمية الجهوية وتقييمها.



ومع ذلك، فإن الشباب والشابات يواصلون مشاركتهم/ن من خلال العمل الجماعي والاحتجاجات، وأيضاً من خلال العالم الافتراضي أملين في مغرب مزدهر وأكثر إدماجاً. ويعد تبني آليات الديمقراطية التشاركية مبادرة محمودة، بحيث ستساهم هذه الآليات في احتواء مطالب الشباب والشابات كما أنها ستزيد من ملائمة السياسات العمومية واستجابتها لمطالبهم/ن. غير أن المشاركة النشطة والفعالة للشباب في الحياة العامة لن تتم إلا بتفعيل هذه الآليات، التي تشكل فرصة للشباب ولصناع القرار.

## 2. الديمقراطية التشاركية في المغرب : انجازات محمودة

وتقييم السياسات العمومية. بالإضافة الى ذلك، صار بمقدور المواطنين/ة أن يؤثر على التشريعات والقوانين من خلال تقديم ملتمسات في مجال التشريع أو العرائض.

### على المستوى الجهوي :

نص دستور 2011 على مجموعة من الآليات التي تعزز مشاركة المواطنين/ات في تدبير الشؤون المحلية. حيث نص الفصل 136 و139 على ضرورة الاشراف الفعلي للسكان في تنفيذ المشاريع وتدبير شؤونهم/ن المحلية. كما نجد هذه الآليات في القانون التنظيمي 111-14 المتعلق بالجهات الذي ينص على إرساء أساليب تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة السكان والجمعيات في اعداد برامج التنمية الجهوية وتتبعها. ونذكر في هذا الإطار، هيئة استشارية مختصة بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب وهيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني، وهيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة.

شرع المغرب منذ 1990 مسار إصلاحات تهدف الى توسيع دائرة المشاركة السياسية. كما ساهم الاصلاح الدستوري لسنة 1996 في إعادة فتح النقاش مع أحزاب المعارضة وإرساء تناوب توافقي سنة 1998. ثم اتخذ المغرب لاحقا، سنة 2011، مجموعة من التدابير بهدف تعزيز مشاركة المواطنين، بما فهم الشباب والشابات في الشأن العام. أهمها: إرساء الآليات القانونية والمؤسسية للديمقراطية التشاركية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

### على المستوى الوطني :

استحدث الدستور المغربي لسنة 2011 أساليب عديدة لمشاركة المواطنين/ات في تدبير الشأن العام، من بينها إنشاء مجموعة من الهيئات الاستشارية؛ كالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ومجلس الجالية المغربية بالخارج. كما أدرج مبدأ التشاور مع منظمات المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ

## على المستوى المحلي :

أحدث المغرب لدى المجالس الجماعية سنة 2016، هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات والجماعات المحلية. بالإضافة الى أن خطة العمل المجتمعية المدني تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع . وبالموازاة مع ذلك، قامت الدولة بخلق المدنية.

منصة الكترونية (www.e-participation.ma)، يمكن القول أن جهود الدولة في تعزيز قيم الديمقراطية التشاركية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي محمودة، غير أن تنزيلها على

وفي نفس الإطار، أطلقت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان سنة 2019، حملة تحسيسية لتعميم وتعزيز هذه الهيئات الاستشارية. كما نظمت دورات تكوينية في أرض الواقع مازال يشوبه العديد من الاختلالات.

### 3. صعوبات تنزيل الديمقراطية التشاركية

على الرغم من التقدم الذي حققه المغرب فيما العرائض، والعدد المبالغ فيه المطلوب من أجل يخص إحداث آليات للديمقراطية التشاركية، توقيع العرائض والمتممات (والممثل في 5.000 لاتزال هناك مجموعة من التحديات القائمة، توقيع بالنسبة للعرائض و25.000 توقيع والمرتبطة من جهة بالإطار القانوني، ومن جهة بالنسبة للمتممات). حيث أن هذه الشروط أخرى بتنزيلها الفعلي.

#### على مستوى الإطار القانوني :

يعاني الإطار القانوني المنظم للديمقراطية التشاركية من مجموعة من النقائص. من جهة، ضيق المجال الذي يتيح القانونيين التنظيميين رقم 44.14 ورقم 64.14 المتعلقين بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية وتقديم الملتمسات في مجال التشريع، مقارنة مع مطالب المجتمع المدني ومع روح الدستور.

ومن جهة أخرى، توجد بعض المساطر والشروط القانونية الملزمة التي تحد من المشاركة. كما هو الحال، بالنسبة لإلزامية القيد في اللوائح الانتخابية العامة بالنسبة للموقعين على

بالإضافة إلى ذلك، فالقانون التنظيمي للجهات ترك للمجالس الجهوية السلطة التقديرية لتنظيم هيئات التشاور والحوار، كما لم يحدد بدقة معايير العضوية في هاته الهيئات. بل والأكثر من ذلك، فالقانون جعل من المنتخب الجهوي طرفا وحكما في آن واحد، من خلال تحديده لمعايير تأليف وتسيير هاته الهيئات على مستوى النظام الداخلي لمجلسه. الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات المرتبطة بأداء ونزاهة هذه البنيات، و إمكانية بلورة قواعد موضوعية موحدة تطبق على جميع الجهات.

ومن ناحية أخرى، لا يوجد أي مقتضى قانوني يحث الأحزاب السياسية على إدراج كوتا للشباب في لوائحها المترشحة للانتخابات التشريعية، باستثناء القانون التنظيمي رقم 11-27 المتعلق بمجلس النواب الذي يضمن 30 مقعدا للمترشحين الشباب. وبالتالي، فنسبة قليلة من الشباب هي التي تلج إلى الهيئات التمثيلية الوطنية.

وعليه فإننا مازلنا بعيدين عن التكامل المنشود بين الديمقراطية التمثيلية التي تعترف بمكانة هامة للشباب وتربطهم بإدارة الشأن العام، والديمقراطية التشاركية التي تزيد من فرصهم في الانخراط النشط في الفضاء العام. فهذا التكامل يعتبر شرطا أساسيا للتأسيس لعلاقة قائمة على الثقة بين الشباب والمؤسسات السياسية، ومن أجل تعزيز القيم الديمقراطية في المغرب.

### على مستوى التفعيل :

هناك فجوة بين القوانين المعتمدة والخطاب المتعلق بتعزيز الديمقراطية التشاركية، وبين تفعيل آلياتها على أرض الواقع. فإحداث الآليات التشاركية اتسم بالبطء الشديد على المستويين الوطني والمحلي، وبوجود نقط ضعف أثناء تعميم هذه الآليات واشتغالها.

كما أن تبني آليات الديمقراطية التشاركية لم تصاحبه حملة إعلامية موجهة للمواطنين

والجمعيات. فالمستجدات القانونية لم توضح بشكل كاف، مما نتج عنه عدم قبول بعض العرائض بدعوى عدم احترام المساطر القانونية المعتمدة. فمند إصدار القانون التنظيمي رقم 44.14، لم يستقبل رئيس الحكومة سوى ست عرائض، خمسة منها لا تستجيب للشروط القانونية.

فيما يتعلق بالمعيقات الأخرى التي تحد من تفعيل الديمقراطية التشاركية فهي مرتبطة بالنقص في مجال تكوين الموارد البشرية، وغموض طرق الاشتغال، بالإضافة إلى ضبابية الرؤية لدى النسيج الجمعي والفاعلين الاقتصاديين عن هاته الهيئات.

ولمواجهة هاته الاختلالات، يصبح من الضروري العمل على تفعيل مقتضيات الديمقراطية التشاركية من أجل ضمان مشاركة أفضل للشباب في الحياة العامة. فالتنفيذ الفعلي لهذه الآليات يتيح للشباب والشابات فرصة للتعبير عن مطالبهم/ن، والتأثير على قرارات الحكومة وتوجهاتها، دون اللجوء بالضرورة إلى الاحتجاج. فمن الواضح أن تنوع المجتمع المغربي وثرائه لا يمكن أن ينعكس فقط من خلال الديمقراطية التمثيلية التي أبانت عن محدوديتها. لذلك فتفعيل الآليات التشاركية سيفتح الباب لمقاربة تهدف لبناء مشترك للقرارات العمومية الموجهة للشباب، ما سينتج سياسات عمومية مدمجة.

## 4. التوصيات:

يشكل الانتقال إلى مجتمع أكثر إدماجاً للشباب رهانا وتحدياً أساسياً للدولة المغربية. لذلك فالالتزام الحقيقي بالعمل على تفعيل الديمقراطية التشاركية سيسهم، بلا شك، في صياغة نموذج جديد للتنمية المستدامة والناجعة:

تعتبر الديمقراطية التشاركية نمطا يأخذ بعين الاعتبار المطالب المجتمعية المعبر عنها من طرف الفاعلين في المجتمع المدني والمواطنين-ات، كما أنها وسيلة لتشجيع الإبداع والابتكار الاجتماعي لدى الشباب. لذلك فجعل هذه الآليات ملموسة على أرض الواقع يبشر بالانتقال من الفرد غير المبادر إلى المواطن النشط، ويسهم في خلق فلسفة مبنية على الشراكة بين الدولة والمواطن. ولكي تتحقق هذه الفلسفة يجب اعتماد العديد من الإجراءات :

1. تطوير مواطنة نشطة عند الأطفال والشباب من خلال التعليم : فالمدرسة والأسرة ووسائط الإعلام يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في تعميم آليات الديمقراطية التشاركية وتكوين مواطني المستقبل. ومن أجل ذلك يتعين اتخاذ العديد من الإجراءات :

- التعريف بالمشاريع التي أنجزها الشباب في إطار الديمقراطية التشاركية ونشرها عبر وسائل الإعلام.

- الحرص على أن يصبح مفهوم الديمقراطية التشاركية واضحاً ومفهوماً من قبل جميع المواطنين، عبر تبسيط اللغة المستعملة في وسائل الإعلام، ومن قبل السياسيين والفاعلين الاجتماعيين والإدارة.

- إنشاء نواد مواطنة في جميع المستويات الدراسية؛ من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي.

2. الاستماع إلى الشباب وتوقعاتهم وإدماج وجهات نظرهم في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية. ومن أجل ذلك يجب:

- تبني مقاربة قائمة على البناء المشترك (co-construction) للقرار العمومي عبر إشراك شباب كل جهة في صياغة تدابير لحل المشاكل التي يواجهونها.

- الاستعانة بالمهنيين والخبراء الشباب الملمين بالإشكاليات التي تمس الشباب على صعيد كل جهة.
- استغلال المنصات الرقمية، لاسيما المواقع الإلكترونية والشبكات الاجتماعية للوزارات، والمجالس الجهوية والجماعية، لنشر طلبات المشاركة من أجل إدماج الشباب-في إعداد المشاريع.
- تبني مساطر تضمن الإنصاف والشفافية في مراحل الانتقاء والشراكة مع الشباب على المستوى الجهوي.
- تحسيس صانعي القرار بأهمية قضايا الشباب في تنوعها وتعددتها، وتعزيز التواصل التداولي بين صانعي القرار والشباب

### 3. تقوية التمثيلية السياسية للشباب :

- استحداث "كوتا" إلزامية للمترشحين الشباب على رأس اللوائح الانتخابية، وكذلك على مستوى المكاتب التنفيذية للأحزاب السياسية، والمجالس المنتخبة محليًا وجهويًا.
- توضيح النصوص القانونية وتحديدتها بشكل صريح لأساليب إشراك الشباب في عملية صنع القرار على المستويين المحلي والوطني.

### 4. إصلاح الإطار القانوني المتعلق بالديمقراطية التشاركية بهدف تبسيط وتيسير ولوج المواطنين والمواطنات إلى الآليات الديمقراطية عبر:

- تحديد إطار قانوني وتنظيمي واضح لإشراك الشباب في الهيئات الاستشارية الجهوية.
- إلغاء شرط تسجيل موقعي العرائض والملمتسات التشريعية في اللوائح الانتخابية العامة.
- إلغاء التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة واقتراح التصويت بالبطاقة الوطنية مباشرة.

## معهد الرباط للدراسات الاجتماعية في أسطر:

معهد الرباط للدراسات الاجتماعية هو مركز أبحاث ومؤسسة فكرية مستقلة غير ربحية تأسست سنة 2011 من طرف مجموعة من الباحثين من تخصصات متعددة تحت رئاسة المرحوم الدكتور إدريس بنعلي. ويسعى المعهد إلى إنتاج معارف مستقلة وموضوعية عن المجتمع والدولة، كما يطمح إلى تعزيز التبادل والتفاعل بين الباحثين وصناع القرار والمجتمع المدني. فإنه يشتغل على القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تنمية المغرب على المستوى الوطني والجهوي والدولي. ومنذ إحدائه، اهتم المعهد بالإشكالات المتعلقة بالشباب والهجرة والإقصاء الاجتماعي.

HEINRICH BÖLL STIFTUNG  
الرباط  
المغرب

## هاينريش بل الرباط المغرب في أسطر

Heinrich Böll Stiftung هي مؤسسة سياسية ألمانية غير ربحية تابعة لحزب الخضر. تشتغل منظمة هاينريش بول الرباط - المغرب على ثلاث محاور رئيسية: البيئة والتنمية المستدامة. الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ والهجرة. تولي منظمة هاينريش بول الرباط اهتمامًا خاصًا لمفهوم الديمقراطية الجنسانية، التي تضمن التحرر الاجتماعي والمساواة. منذ تأسيسها عام 2014 في المغرب، تعمل المنظمة على تطوير شراكات استراتيجية مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

صفحة الفيسبوك: [www.facebook.com/hbsRabat](http://www.facebook.com/hbsRabat)  
الموقع: [ma.boell.org/fr/homepage](http://ma.boell.org/fr/homepage)

## W&S في أسطر:

وصل هي سلسلة من الأوراق السياسية تنشر من طرف معهد الرباط للدراسات الاجتماعية. إن وجهات النظر المعبر عنها في هذه الوثيقة خاصة بالمؤلفين وليست بالضرورة تمثل المعهد و منظمة هنريش بول الرباط.

لا يعتبر معهد الرباط للدراسات الاجتماعية مسؤولاً عن استعمال محتويات هذه الوثيقة من قبل أطراف أخرى.

الكتاب: هاجر بناني، أمين محظوظ، مريم الصديقي

الناشر: معهد الرباط للدراسات الاجتماعية

تاريخ النشر: مارس 2021

ترجمة: ريم التزهي



## السيرة الذاتية :

هاجر بناني : باحثة في سلك الدكتوراه في مجال التواصل، طالبة باحثة في فريق بحث التواصل والإعلام: نقد النيوليبرالية. عضوة باحثة في مختبر التواصل الاجتماعي. تركز أعمالها على سوسيولوجيا التواصل وأساسا على التواصل التضامني. حيث تهتم بدور التواصل في التنمية الاقتصادية والتضامنية في المغرب، كما تهتم بالأشكال المستجدة للابتكار الاجتماعي. كما أنها حاصلة على الماجستير في التواصل والإجازة في علم الاجتماع.



أمين محظوظ: باحث في سلك الدكتوراه في السياسات العمومية، انتهى من أطروحته وهو يحضر لمناقشتها. كتب عدة مقالات علمية تتناول أساسا دراسة السياسات العمومية في المغرب (خاصة ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية الاقتصادية وتدبير الشأن العام). تتوجه أبحاثه أساسا نحو تحليل القرار العمومي العامة وإدارة الشؤون العامة. كما أنه يشغل، منذ 2016، منصب إداري عالي في قسم التواصل بوزارة الثقافة والشباب والرياضة.



مريم الصديقي : أستاذة اللغة الفرنسية وباحثة في سلك الدكتوراه في علوم التربية تحت إشراف مشترك لجامعة شعيب الدكالي وباريس سوربون 3. تهتم بالبحث العلمي و تولي اهتماما أكبر للسياسات التربوية على المستوى الوطني والدولي. تتناول أعمالها السياسات اللغوية المغربية والأصلاحيات التربوية وتحديات التعليم في المغرب. بالإضافة الى أنها تنشط دورات تدريبية و دورات لتقوية القدرات لفائدة الشباب الباحثين عن العمل خاصة منهم المهتمين بمجال التعليم الخصوصي والعمومي.



[www.rssi-rabat.ma](http://www.rssi-rabat.ma)

11, rue Alachari 2<sup>ème</sup> étage Apt N°5

Agdal-Rabat Maroc,

Тél. : +212 5 37 77 10 64

[contact@rssi-rabat.com](mailto:contact@rssi-rabat.com)